

المرابحة الإسلامية ومخاطرها في المصارف التجارية

د. مفتاح ميلاد العماري

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة إدارة القروض المصرفية في المصارف التجارية، وبيان دورها في تحقيق التوازن بين تعظيم العائد وتقليل المخاطر الائتمانية. وتُعد القروض المصرفية من أهم الأنشطة التي تمارسها المصارف، حيث تمثل مصدرًا رئيسيًا للإيرادات، إلا أنها تتطوي في الوقت ذاته على مخاطر قد تؤثر على الاستقرار المالي للمصرف في حال عدم إدارتها بكفاءة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة بالمراجع العلمية، والدراسات السابقة، والتقارير المصرفية، بهدف تحليل مفاهيم القروض المصرفية، وأنواعها، والسياسات الائتمانية، ومراحل إدارة القروض، إضافة إلى التعرف على أهم المخاطر المرتبطة بها، وعلى رأسها مخاطر الائتمان. وتوصل البحث إلى أن كفاءة إدارة القروض المصرفية تعتمد بدرجة كبيرة على وضوح السياسات الائتمانية، ودقة دراسة الجدارة الائتمانية للعملاء، وحسن تقييم الضمانات، والمتابعة المستمرة للقروض بعد منحها. كما أظهر البحث أن الالتزام بتعليمات المصرف المركزي وتطبيق نظم فعالة لإدارة المخاطر يسهمان في الحد من القروض المتعثرة وتعزيز ربحية المصارف. وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات التي تؤكد على أهمية تطوير السياسات الائتمانية، وتفعيل نظم المتابعة والرقابة، ورفع كفاءة الموارد البشرية، والاستفادة من التقنيات الحديثة في إدارة القروض المصرفية، بما يحقق سلامة المصارف واستدامتها ودعم النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: إدارة القروض المصرفية، القروض المصرفية، المصارف التجارية، مخاطر الائتمان، السياسات الائتمانية، القروض المتعثرة

Abstract:

This study aims to examine the management of bank loans in commercial banks and to demonstrate its role in achieving a balance between maximizing returns and minimizing credit risks. Bank loans are among the most important activities undertaken by banks, as they represent a major source of revenue. At the same time, however, they involve risks that may adversely affect the financial stability of banks if they are not managed efficiently. The study adopts a descriptive-analytical approach based on relevant scientific literature, previous studies, and banking reports to analyze the concepts and types of bank

loans, credit policies, and the stages of loan management. It also identifies the major risks associated with bank lending, particularly credit risk. The study concludes that the efficiency of bank loan management depends largely on the clarity of credit policies, the accurate assessment of customers' creditworthiness, the proper evaluation of collateral, and the continuous monitoring of loans after their disbursement. The study further demonstrates that compliance with central bank regulations and the implementation of effective risk management systems contribute to reducing non-performing loans and enhancing bank profitability. In light of these findings, the study presents a set of recommendations emphasizing the importance of developing credit policies, strengthening monitoring and control systems, enhancing the efficiency of human resources, and utilizing modern technologies in bank loan management, thereby promoting banking soundness and sustainability and supporting economic activity.

Keywords: Bank Loan Management, Bank Loans, Commercial Banks, Credit Risk, Credit Policies, Non-Performing Loans.

الفصل الأول:

المقدمة:

في ظل بيئة مصرفية تتسم بالتقلبات الاقتصادية واشتداد المنافسة، تبرز إدارة القروض (أو إدارة مخاطر الائتمان) كأحدى أهم الوظائف الحيوية في البنوك التجارية، لما لها من دور محوري في تحقيق الربحية وضمان السلامة المالية. إذ تُعد القروض المصدر الرئيس لإيرادات البنوك، وفي الوقت ذاته تمثل أكبر مصادر المخاطر التي قد تهدد استقرارها في حال سوء إدارتها ومن ثم، أصبح تبني منهجية علمية متطورة لمنح القروض، ومتابعتها، واستردادها ضرورة حتمية لتحقيق التوازن بين تعظيم العائد وتقليل مخاطر التعثر والخسائر الائتمانية.

وتهتم إدارة القروض بوضع سياسات ومعايير واضحة لمنح التسهيلات الائتمانية، تبدأ بدراسة الجدارة الائتمانية والقدرة المالية للمقترض، مروراً بتحديد الضمانات المناسبة وتقييم مخاطر الائتمان بدقة، وصولاً إلى المتابعة المستمرة لأداء محفظة القروض وقياس مستوى المخاطر المرتبطة بها. وتسهم هذه العملية المتكاملة في تعزيز جودة محفظة القروض، والحد من القروض المتعثرة، وحماية أموال المودعين ورأس مال المصرف.

وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع إدارة القروض داخل مصرف تجاري فرع - فرع تورغاء، بوصفه نموذجاً تطبيقياً، وذلك من خلال تقييم السياسات والإجراءات والآليات المعتمدة في إدارة محفظة القروض، ومدى كفاءتها في تحقيق الأهداف المرجوة من ربحية واستقرار مالي، مع السيطرة على المخاطر الائتمانية المصاحبة. وتعتمد الدراسة على تحليل البيانات والمعلومات المتاحة من المصرف متى أمكن ذلك إلى جانب الاستفادة من الأدبيات النظرية والدراسات السابقة والممارسات المصرفية المعتمدة في مجال إدارة الائتمان.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من قدرتها على إبراز مدى فعالية إدارة الائتمان في أحد المصارف المحلية، وبيان الدور الذي تلعبه السياسات والإجراءات الائتمانية السليمة في تعزيز الاستقرار المالي، وحماية رأس المال، وتحسين جودة محفظة القروض. كما تسهم نتائجها في توفير إطار عملي يمكن الاستفادة منه في تقييم وتطوير ممارسات إدارة الائتمان في مصارف أخرى تعمل في بيئات مشابهة.

أن تورغاء كباقي المناطق والمدن الليبية تسعى لي تطوير شعبها وجماهيرها على ممارسة النشاطات المختلفة والمشاريع الصغرى والكبرى منها. وكذلك الاعتماد علي نفسها في تنفيذ مشاريع مصغره جديدة لتنشيط قطاعاتها وتخفيض نسبة الاسترداد من خارج المنطقة من الأسواق الدولية و الليبية لسد حاجاتها الغذائية كنشاط المحلات ومحاولة الاكتفاء الذاتي وبناء قوي وكذلك بغية تشجيع شبابها لإقامة مشاريع من القروض المطروحة قرض الإسلامي (المراجعة الإسلامية) الذي كان الأداة التمويلية الجديدة التيمنحتها الدولة لمساعدة المستثمرين .

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من مجموعة من النقاط، أهمها:

1. تسليط الضوء على المخاطر التي تواجه المصارف التجارية في مجال سداد القروض، لما لها من تأثير مباشر على الاستقرار المالي.
2. إبراز دور إدارة القروض في الحد من التعثر الائتماني وتحسين جودة المحفظة الائتمانية.
3. مساعدة إدارات المصارف التجارية على تطوير سياسات ائتمانية أكثر كفاءة.
4. توفير مرجع علمي للباحثين والطلبة في مجال العلوم المالية والمصرفية.
5. دعم صانعي القرار في المصارف باتخاذ إجراءات وقائية تقلل من الخسائر المحتملة.

اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على مفهوم إدارة القروض في المصارف التجارية.
2. تحديد أنواع المخاطر التي تواجه المصارف التجارية في سداد القروض.
3. تحليل أسباب تعثر القروض وانعكاساتها على المصارف.
4. إبراز أهمية الإدارة الجيدة للقروض في الحد من المخاطر الائتمانية.

أسباب اختيار الموضوع

1. الميول الشخصي للدراسة في هذا الموضوع بالذات لأنه موضوع حيوي.
2. قلة الدراسة حول إدارة القروض المصرفية .
3. التعرف على الإجراءات التي يتبعها المصرف التجاري فرع تورغاء في إدارة القروض المصرفية ؟
4. أهمية القرض وخاصة الإسلامي في حل مشاكل المستثمرين .

فروض الدراسة:

تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيسي الآتي:

- ما هي المخاطر التي تواجه المصارف التجارية في سداد القروض؟
ويتفرع عنه التساؤلات التالية:
1. هل تؤثر السياسات الائتمانية غير الفعالة على زيادة تعثر القروض؟

2. ما مدى تأثير الظروف الاقتصادية على قدرة العملاء على السداد؟
3. هل تساهم ضعف المتابعة المصرفية في ارتفاع مخاطر عدم السداد؟

تساؤلات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات السابقة إقترحنا الفرضيات التالية :

1. تتمثل السياسة الإقراضية التي يعتمد عليها المصرف في منح القروض المصرفية على عدة معايير .
2. من بين الأسباب المؤدية إلى عدم منح التوسع في القروض عدم الإلتزام بالضوابط المصرفية السليمة.
3. خطر عدم التسديد ظاهرة يمكن للمصارف الحد منها من خلال دور السياسة الإقراضية التي تنتهجها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في أن قرارات منح القروض، رغم كونها قائمة على ثقة المؤسسة المصرفية في الزبائن والتزامهم بالسداد في الأجل المحددة، تنطوي على مخاطر متعددة تؤثر على استقرار النشاط المصرفي. وبما أن القرض والمخاطرة عنصران متلازمان لا يمكن الفصل بينهما، فإن الإشكالية الأساسية تكمن في كيفية إدارة هذه المخاطر والحد من آثارها السلبية مع ضمان تحقيق الأهداف التمويلية للمؤسسات المصرفية.

حدود الدراسة:

تستخدم الدراسة الجدول التالي:

- 1- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على المصرف التجاري الوطني فرع تاورغاء.
- 2- الحدود الزمنية : اجراء الدراسة الحالية في فصل الربيع سنة 2026/2025.

صعوبات الدراسة:

- 1- قلة المراجع في المكتبات .
- 2- ضيق فترة الإنجاز للدراسة .
- 3- عدم الاطلاع على جميع الوثائق التي يحتويها ملف القرض وذلك بسبب سرية المعلومات .
- 4- الاكتفاء بالإجابات عن طريق الاستبيان فقط.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وللوصول للنتائج المرجوة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في التعرف على القروض المصرفية ومخاطرها وسياساتها الإقراضية والعوامل المؤثرة فيها ، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لمعرفة دور سياسة المصارف في كيفية مواجهة خطر عدم التسديد .
إن صغة البحث العلمي يجعل الباحث يستخدم أسلوب معين ومنهجاً خاصاً في التحليل والإلمام بكل جوانب الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي. لا تحتوي الدراسة على الجانب النظري المتعلق بتوظيف الأفكار للمصرف والتجاري والقروض المصرفية و الاعتماد على الكتب و الدراسات السابقة وكذلك فهم الدراسة الحالة .

- **الدراسة الأولى:** فاطمة بن شنة ، "إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2009، تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي و الإقراضي في تقييم مخاطر الإقراض والحد من تعثر القروض المصرفية ومدى إمكانية تطبيق هذه الأدوات في البنوك الجزائرية ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة أن القرارات السياسية في الجزائر لها تأثير على اتخاذ قرار الإقراض في البنوك وأن تعثر القروض ينشأ عن مجموعة من الأسباب التي قد تشترك جميعها أو بعضها فتؤدي إلى التعثر
- **الدراسة الثانية:** حياة نجار ، إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية " أطروحة دكتوراه غير منشورة ، العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 2013/ 2014، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر التي تواجه البنوك وإدارتها والتركيز على لجنة بازل وعرض لجنة بازل 2 وطرق قياس كل نوع من المخاطر المصرفية الرئيسية . ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة هي أن البنوك التجارية الجزائرية تقتصر بصفة أساسية على نسبة كوك للملاءة دون إهتمامها بباقي المخاطر ، وإدارة مخاطر القروض تكاد تنحصر في الرقابة والإشراف المصرفي سواء كانت الرقابة داخلية أو خارجية.

اثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على سياسة الائتمانية في المصارف التجارية جاءت هذه

الدراسة تحليلية للفترة 2000-2017 و تستند على جملة من الفرضيات

1. يتأثر حجم القروض المصرفية الممنوحة بزيادة الديون المتعثرة في المصارف التجارية .
2. للديون المتعثرة اثر في تسير التغيرات التي تحدث في معدل الخصم .
3. من نتائج هذه الدراسة أنه لا يوجد سبب رئيسي لمشكلة الديون المتعثرة، وكذلك التعرف على أسباب الديون المتعثرة هو أول الخطوات للعلاج يجب الفصل بين قسم إدارة المخاطر في علاج الديون المتعثرة.

الفصل الثاني: عموميات حول المصارف التجارية

1- انشاء المصارف وتعريفها

1.1- انشاء المصارف

لم تظهر المصارف التجارية بصورتها المعروفة حالياً منذ البداية، وإنما جاءت نتيجة مسار تاريخي طويل تطور من خلاله النظام الائتماني، بعد أن كانت عمليات الائتمان تُمارس بأساليب بدائية. فقد عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع منذ فترات مبكرة، وتولى كبار التجار والمرابون والصاغة آنذاك مهمة الإقراض والائتمان. ومع مرور الزمن، استبدلت هذه الفئات بالمصارف الحديثة. كما أدى انتشار النقود واستخدامها بين المجتمعات إلى بروز مهنة الصرافة كمهنة مستقلة، ويعود ظهورها إلى الحضارة الإغريقية، بينما تعود جذورها في العصر الحديث إلى أواخر العصور الوسطى، حيث نشأت في شمال إيطاليا (زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، 2003، ص. 97)

كبار التجار: حيث كانوا موضع ثقة التجار وباقي الأفراد وكانوا يساعدون بأموالهم على تنشيط لتجارة فأتمنهم الأفراد واستودعهم النقود وكانوا يحصلون في مقابلها على شهادات إيداع تثبت لهم ذلك نظير عمولة يحصل عليها التجار المودع لديهم.

المرابون: كان المرابون العاديون يستخدمون أموالهم الخاصة في عمليات الإقراض ويتقاضون مقابل ذلك مبلغاً من النقود بما يسمى ربا.

الصاغة: كان الأفراد يقصدونهم في البداية لفحص عيار النقود المعدنية، ثم تطور دورهم لاحقاً ليشمل بيع العملات المعدنية بمختلف أنواعها. كما بدأوا في تلقي الأموال على شكل ودائع مقابل منح شهادات إيداع، وبذلك اكتسبوا مهنة إضافية هي أعمال الصرافة. وتمثل أهم تطور شهادته هذه الحرفة في لجوء أصحاب الأموال المودعة لدى الصيارفة إلى استخدام أوامر الصرف أو الصكوك للوفاء بالتزاماتهم، ويُعد هذا التطور بمثابة وظيفة نقدية شكلت الخطوة الأولى نحو نشوء المصارف التجارية. وقد مهدت هذه النظم الطريق لظهور المصارف التجارية، حيث تبدو الفروق واضحة بين المصارف الحديثة والنظم السابقة، فالمصارف لم تقتصر على حفظ ودائع العملاء كما كان يفعل كبار التجار، أو منح القروض من أموالها الخاصة كما كان يفعل المرابون، بل أصبحت تقوم بهذه الأعمال مجتمعة، إضافة إلى منح القروض من ودائع العملاء ومن ودائع أخرى تقوم البنوك بخلقها. ويعود الأصل الحديث للمصارف التجارية إلى عصر النهضة في إيطاليا، حيث أنشئت بعض المصارف في مدن مثل فينيسيا عام 1157م، وجنوة عام 1407م، وكان نشاطها الرئيسي يقتصر على تجارة المعادن النفيسة (أحمد زهير شامية، 1993، ص. 250). وبعد ذلك، شهد القرن السادس عشر ظهور مطالب بإنشاء بنوك حكومية تتولى حفظ الودائع والإشراف عليها.

حرصاً على سلامة الودائع، تم في عام 1587م إنشاء أول مصرف حكومي في مدينة البندقية تحت اسم Rialta di Piazza del Pa، وكان الهدف الأساسي منه حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب آخر، إلى جانب إجراء عمليات المقايضة بين الكمبيالات التجارية. ومع مرور الوقت، تطورت وظائف المصارف من مجرد قبول الودائع وإقراض الأموال إلى خلق النقود، بما يسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية. وهكذا نشأت المصارف وتبلورت بوصفها مؤسسات تهدف إلى توفير الائتمان، وظهرت إلى جانبها بنوك أخرى متعددة، يختص كل منها بتقديم نوع معين من الائتمان.

كما شهد القرن التاسع عشر تطوراً في إنشاء المصارف من خلال تأسيسها في شكل شركات مساهمة، وذلك نتيجة للثورة الصناعية في الدول الأوروبية، التي أدت إلى توسع الشركات وزيادة حاجتها إلى مصارف كبيرة لتوفير التمويل، فضلاً عن إنشاء بنوك متخصصة في الائتمان العقاري والصناعي والزراعي (إسماعيل محمد هاشم، 1996، ص. 43).

1.2- تعريف المصرف:

يمكن تعريف المصرف استناداً إلى وظيفته الاقتصادية، الخدمات التي يقدمها للزبائن أو بناء على قاعدته القانونية. فالمصارف تعمل على نقل الأموال من المدخرين إلى المقترضين، غير أن المصارف قد قدمت، تاريخياً، طيفاً واسعاً من الخدمات. من تحصيل الشيكات وخطط الادخار إلى تقديم القروض لقطاع الأعمال كما المستهلكين والحكومات. ومع ذلك فإن قائمة خدمات المصارف تتوسع بسرعة لتشمل مصارف الاستثمار (متعهد تغطية للأوراق المالية)، التأمين، الخطط المالية، تقديم المشورة بخصوص الاندماجات، بيع المخاطر وخدمات الإدارة للمستهلكين وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى جملة من الخدمات المستحدثة الأخرى. إذا لم يعد المصرف يقتصر على الخدمات التقليدية بل أصبح مقدم خدمات شامل.

وعند محاولة تحديد تعريف للمصرف، يتبين لنا بأن وظائف وخدمات المصارف تتغير داخل النظام المالي العالمي، كما يتغير منافسوها. فالعديد من مؤسسات الخدمات المالية، بما فيها متعاملي الأوراق المالية، صيارفة الاستثمار، شركات السمسرة، الاتحادات الائتمانية، مؤسسات الادخار، الصناديق التبادلية وشركات التأمين - كلها تحاول التشبه بالمصارف من حيث الخدمات التي تقدمها. وطبعاً نتحدث هنا عن أسواق مصرفية متطورة، حيث يصح أن نذكر في هذا السياق شركات مثل ميريل لينش لا بل أن العديد من الشركات الصناعية قد ذهبت إلى إدارة مصرف ؛ Mp n e ea قروض أو بطاقات ائتمان، خطط ادخار وغيرها من الخدمات المصرفية التقليدية. ونذكر في هذا السياق، بعض

الغزاة الجدد للسوق أيضا، مثل شركة جنرال موتورز (MAC)، جنرال الكترينك GE Capital وفورد Ford Motor Credit وأيضا وول مارت Wal-Mart عبر تقديمه خدمات الشيكات والبطاقات American Express (مفلح هزاع، د.ت).

2- أهداف المصارف التجارية:

الربحية: تسعى إدارة المصارف دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف إذ إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة الإدارة هو حجم الأرباح التي تحققها فإذا حققت الإدارة أرباحاً أكثر فإن ذلك يعني أنها أكفأ من غيرها (شاكر القزويني، 2011، ص. 27-28).

السيولة: هي قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في القدرة على مجابهة سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان وأية طلبات أو حاجات مالية أخرى .

الأمان: تسعى المصارف التجارية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة وإلى تعدد المناطق الجغرافية التي يخدمها المصرف لأن ذلك يؤدي إلى تباين الزبائن وأنشطتهم .

المسؤولية الاجتماعية: لقد عرفها البنك الدولي بأنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل على تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد (القزويني، 2004، ص 27-28).

3- أنواع المصارف التجارية:

تحدد نوع المصرف وتخصصه بناءً على العلاقة بين الودائع المودعة لديه والطريقة التي يستخدم بها هذه الموارد، أي العلاقة بين الائتمان الذي يمنحه المصرف والائتمان الذي يحصل عليه. وتختلف طرق الاستفادة من الموارد المالية للمصارف، فبعضها يُستخدم في العمليات المصرفية التجارية قصيرة الأجل، أو في منح القروض متوسطة الأجل، أو في تمويل المشاريع العقارية أو الصناعية أو الزراعية. وبناءً على ذلك، تنوعت المصارف لتأخذ الأشكال التالية:

■ المصرف التجاري (Commercial Bank)

يعتمد هذا النوع من المصارف على تلقي الودائع وخصم الأوراق التجارية، بالإضافة إلى شراء وبيع العملات الأجنبية، وإصدار الكفالات المصرفية، وفتح الاعتمادات المستندية. كما يقوم بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل أو عند الطلب.

■ مصارف الأعمال أو الاستثمار (Investing Banks)

تركز هذه المصارف على تقديم التسهيلات الائتمانية لكبار رجال الأعمال والشركات الصناعية. كما تقوم بإصدار الأوراق المالية نيابة عن عملائها، وتستثمر الودائع التي تحصل عليها من الأفراد والشركات لفترات متوسطة أو طويلة الأجل. وتقوم هذه المصارف بإقراض الأموال للغير مقابل فائدة تغطي المخاطر والمصاريف الإدارية، وتساهم غالباً في إنشاء الشركات الكبيرة والهامة.

■ المصارف المتخصصة (Specialized Banks)

هي المصارف التي تهدف إلى تمويل نشاط اقتصادي محدد من خلال دعم مشاريع مدرجة في خطط التنمية الوطنية، سواء كانت مشاريع عقارية، زراعية، أو صناعية. وتعتمد مصادر أموالها الأساسية على رأس المال المخصص لها أو التمويل المقدم من ميزانية الدولة. وتقدم هذه المصارف تسهيلات مالية للمشاريع المختلفة على شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل. ومن أمثلتها:

• المصارف العقارية (Real Estate Banks)

• المصارف الزراعية (Agricultural Banks)

• المصارف الصناعية (Industrial Banks)

■ المصارف الاجتماعية (Social Banks):

تركز هذه المصارف على مساعدة المتعاملين المحتاجين من خلال تقديم قروض حسنة قصيرة الأجل، بلا فوائد، لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتحصل المصارف على عوائد محدودة لتغطية المصاريف الإدارية والأعباء المالية. وتتمثل مواردها في رأس المال، الاحتياطي، المخصصات، بالإضافة إلى تمويل سنوي محدد من أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة، وكذلك تلقي الودائع الادخارية والاستثمارية.

■ المصارف الإسلامية (Islamic Banks)

يطلق عليها أحياناً المصارف اللاربوية، لأنها لا تتعامل بالفائدة، وتعتمد على مبدأ المشاركة. هذه المصارف حديثة النشأة، وظهرت لتلبية حاجة المجتمع لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في العمليات المالية، وتجنب التعاملات المصرفية غير الجائزة شرعاً. تقوم هذه المصارف بعمليات مثل المضاربة الشرعية وغيرها من العمليات المباحة، بحيث تخضع أرباحها للزيادة أو النقص دون تحديد مسبق للوقت أو المقدار، ويستفيد جميع الأطراف من الأرباح ويتحملون الخسائر بطريقة عادلة. وتتمثل مصادر التمويل في رأس المال، وودائع الأفراد والهيئات التي قد تكون على شكل حسابات جارية دائنة أو ودائع استثمارية بالمشاركة، بالمضاربة، بالمرابحة، أو حسابات ادخار. كما تستثمر المصارف هذه الأموال في قروض حسنة بلا فوائد، مع الحصول على عوائد محدودة لتغطية المصاريف الإدارية.

■ المصرف المركزي (Central Bank)

هو مصرف المصارف، وله سلطة إصدار أوراق النقد والإشراف على باقي المصارف. يهدف إلى الحد من المخاطر التي قد تتخذها المصارف سعياً وراء الربح دون مراعاة الضمان المالي للمستثمرين والمودعين. وتتمثل مصادر أمواله في أرصدة المصارف والهيئات المودعة لديه، بالإضافة إلى رأسماله والتمويل المخصص له من ميزانية الدولة. ويقوم المصرف المركزي بتمويل المصارف الأخرى بطريقة تحقق التوازن بين السيولة والضمان والربحية، سواء من خلال الاستثمارات المصرفية أو القروض القصيرة، المتوسطة، أو الطويلة الأجل (إسماعيل إسماعيل، العريبي نضال، حمزة محي الدين، 2022، ص. 19-20).

4- علاقة المصرف التجاري بالمصرف المركزي

للبنك المركزي عدة وظائف أهمها الإشراف والرقابة على المصارف التجارية، حيث يلعب دوراً مهماً في التحكم في عرض النقود من خلال تأثيره على عمليات الإقراض والاستثمار لدى هذه البنوك. ويستخدم البنك المركزي في تنفيذ

سياسته النقدية عدة أدوات، من أهمها تعديل نسبة الاحتياطي القانوني التي يُلزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها لديه، فرفع هذه النسبة أثناء فترات التضخم يؤدي إلى تقليل مستوى القروض والاستثمارات لدى البنوك، وبالتالي حدوث انكماش نقدي، بينما خفض الاحتياطي في أوقات الكساد الاقتصادي يزيد من مستوى القروض والاستثمارات ويؤدي إلى وفرة نقدية في السوق. ومن الوسائل الأخرى سعر الفائدة الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، ويُعد هذا السعر مؤشرًا لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي ألا تقل عنها. ويساعد سعر الفائدة البنك المركزي على التحكم في عرض النقود في التداول من خلال تعديل السعر صعودًا وهبوطًا على المدى المتوسط، حيث يؤدي رفع الفائدة إلى كبح عمليات الاقتراض وتقليل السيولة في السوق مما يسهم في خفض التضخم، بينما خفض الفائدة يشجع الاقتراض ويزيد السيولة (عبد الرسول فتحي، 2019).

الفصل الثالث: القروض المصرفية ومخاطرها.

المبحث الأول: القروض المصرفية

يقوم المصرف بمنح القروض لعملائه اعتمادًا على الثقة في قدرتهم على السداد في الأجل المحددة، ويُعدّ القرض المصرفي أحد أهم خدمات الوساطة المصرفية. وقد تطورت هذه الوساطة من مجرد تحويل الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات التي تعاني من العجز، لتصل في النهاية إلى عملية الإقراض بصورتها الحالية.

1. مفهوم القروض المصرفية وأهميتها

أولاً. تعريف القروض المصرفية:

يختلف مفهوم القروض من باحث إلى آخر تبعًا لاختلاف تخصصاتهم ووجهات نظرهم، لذلك ارتأينا عرض مجموعة من التعاريف المتنوعة للقروض. وفي هذا الإطار، لا بدّ من البدء بتقديم تعريف القروض المصرفية من الناحية اللغوية، ثم من الناحية الاصطلاحية.

أ- القرض لغة:

باللغات الأوروبية فإن كلمة المقابلة لكلمة قرض هي "crédit" أصلها هي الكلمة اللاتينية المشتقة من الفعل اللاتيني (شاكر القزويني، 2000، ص. 90).

ب- القرض اصطلاحًا:

يقول رضا أحمد أن: "القرض هو قابلية الحصول على ثروة أو حقّ فيها مقابل دفع القيمة المساوية لها والمتفق عليها في المستقبل (رضا أبو أحمد، 2002، ص. 213)

كما يعرف الطاهر لطرش القرض على أنّه: "فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده البنك بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة لمتفق عليها بين الطرفين" (الطاهر لطرش، 2005، ص. 55).

ثانيًا. أهمية القروض المصرفية :

يُعدّ الاقتراض المصرفي نشاطًا اقتصاديًا بالغ الأهمية، لما له من تأثير متداخل ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي، إذ يُعتبر من أبرز مصادر تلبية الاحتياجات التمويلية لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. وتبرز أهمية القروض المصرفية في النقاط التالية:

- تُعدّ القروض المصرفية المصدر الرئيس الذي يعتمد عليه المصرف في تحقيق إيراداته، ولذلك تولي المصارف اهتمامًا خاصًا بعمليات الإقراض.

- إن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات المصارف يدلّ دائماً على تزايد أهمية العوائد والفوائد المتحصّلة عليها.
- كما تؤدي القروض دوراً محورياً في تمويل احتياجات قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، إذ تُمكن الأموال المقترضة المنتجين من اقتناء المواد الأولية، وتسديد أجور العمال اللازمة لعملية الإنتاج، وتمويل المبيعات الآجلة، وأحياناً الحصول على وسائل الإنتاج نفسها. (رضوان وليد عمار، أساسيات الإدارة المالية، دار الميسرة للطباعة والنشر، لبنان، 1997، ص 67).
- بالإضافة إلى ذلك، يعمل القرض المصرفي على:
- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم أساساً على العقود والوعد بالوفاء.
- يُعدّ القرض المصرفي وسيلة فعّالة لتحويل رأس المال من شخص إلى آخر.
- يُستخدم القرض المصرفي كأداة لرقابة الدولة على نشاط المشروعات، وذلك من خلال الأرصدة الائتمانية المخصّصة لهذا الغرض.
- كما يُسهم القرض المصرفي في تشجيع الادخار والحدّ من الاستهلاك، الأمر الذي يساعد على التقليل من ظاهرة التضخم. (بريكي نورة، 2003، ص. 26-27)

2. أنواع القروض المصرفية ومصادرها

يمكن تصنيف القروض التي يمكن للمصرف منحها وفق معايير متعددة ومقاييس متنوعة، إلى جانب التطرّق إلى مصادر الحصول على الأموال المخصّصة لتمويل هذه القروض.

أولاً : تصنيف القروض حسب النشاط الممول

وتصنف القروض حسب النشاط الممول إلى:

2.1. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الإستغلال.

تُعدّ نشاطات الإستغلال جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسات خلال فترة قصيرة لا تتجاوز في الغالب اثني عشر شهراً. ونظراً لطبيعتها المتكررة وقصر مدتها الزمنية، فإنها تتطلّب نوعاً خاصاً من التمويل يتناسب مع هذه الخصائص. وقد شكّل ذلك أحد العوامل التي دفعت المصارف إلى تطوير أساليب متعددة وتقنيات متنوعة لتمويل هذا النوع من النشاطات. وبصفة عامة، يمكن تصنيف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين هما: القروض العامة والقروض الخاصة. ((ناظم محمد نوري الشمري، 1995، ص. 112)

أ. القروض العامة:

سمّيت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، دون أن تُخصّص لتمويل أصل معيّن بذاته. وتُعرف كذلك بقروض الصندوق أو قروض الخزينة، وغالباً ما تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة. ويمكن عرضها فيما يلي:

- **تسهيلات الصندوق:** هي قروض تُمنح للتخفيف من صعوبات السيولة المؤقتة والقصيرة الأجل التي قد يواجهها الزبون، والناجمة عن عدم تزامن الإيرادات مع النفقات أو المدفوعات. وتهدف هذه التسهيلات إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة يتم فيها تحصيل المستحقات لصالح الزبون، حيث يُسدد مبلغ القرض عند تحقق ذلك. وغالباً ما يُلجأ إلى هذا النوع من القروض في فترات معيّنة، مثل نهاية الشهر، حيث تتزايد نفقات الزبون ولا تكفي السيولة المتوفرة في الخزينة لتغطيتها، فيتدخل المصرف لتقديم هذا النوع من التمويل.
- **الحساب المكشوف:** هو قرض مصرفي يُمنح للزبون الذي يعاني من نقص في السيولة نتيجة عدم كفاية رأس المال العامل. ويتجسّد ذلك عملياً في السماح للحساب بأن يصبح مدينًا بحدود مبلغ محدد، ولمدة أطول نسبياً قد تصل إلى سنة كاملة. ويُستخدم هذا النوع من القروض لتمويل نشاطات المؤسسة، بما يمكّن الزبون من الاستفادة

من الفرص التي يتيحها السوق، مثل انخفاض سعر سلعة معينة، يُعتبر بذلك تمويلًا فعليًا للنشاطات التي يقوم بها الزبون. (الطاهر لطرش، 2005، ص. 58-60)

- **القرض الموسمي:** ينشأ عندما يقوم المصرف بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، حيث إن العديد من المؤسسات تكون نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال. ويُستخدم هذا النوع من القروض لتغطية احتياجات السيولة الناتجة عن النشاط الموسمي للزبون، ويقوم المصرف بتمويل جزء فقط من هذه التكاليف. عادةً ما يُمنح القرض الموسمي لمدة تصل إلى تسعة أشهر.
- **قرض الربط:** هو قرض يُمنح للزبون لتلبية الحاجة إلى السيولة اللازمة لتمويل عملية مالية يكون تحقيقها شبه مؤكد، لكنه مؤجل لأسباب خارجية. ويمنح المصرف هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه يقين من حدوث العملية محل التمويل.
- **القروض المتتالية:** يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بعملية أو مشروع (إنشاء مصنع أو شراء تجهيزات جديدة) مع العلم أن العملية لها حظوظ كبيرة للنجاح ولكن تتطلب وقتًا طويلاً لاسترجاع الموارد، ويتم تسديد هذا القرض بالموارد الناجمة عن تحقيق العملية. (خديجة صادي، 1999، ص. 65).

ب. القروض الخاصة: هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول و سنتناول أنواعه كما يلي:

- **تسبيقات على البضائع:** التسبيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.
- **تسبيقات الصفقات العمومية:** تُعد الصفقات العمومية اتفاقيات تُبرم من أجل اقتناء سلع أو إنجاز أشغال لصالح الهيئات العمومية، حيث تُبرم بين هذه الهيئات، ممثلة في الإدارة المركزية أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، وبين المقاولين أو الممولين من جهة أخرى.
- **الخصم التجاري:** يُعتبر الخصم التجاري أحد أشكال القروض التي يمنحها المصرف لزبائنه، وتتمثل هذه العملية في قيام المصرف بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل حلول تاريخ استحقاقها، ليحلّ محله في صفة الدائن إلى غاية هذا الأجل. وبذلك يوفر المصرف سيولة فورية لصاحب الورقة قبل موعد تسديدها، وتُعدّ عملية الخصم قرصًا لأن المصرف يمنح مبلغًا ماليًا لحامل الورقة مقابل ذلك. (شاكور القرويني، 2000، ص. 104)

ج. القرض بالالتزام:

- يُقصد بالقرض بالالتزام، أو القرض بالتوقيع، ذلك النوع من القروض الذي لا يقوم فيه المصرف بتقديم أموال فعلية للزبون، وإنما يقتصر دوره على تقديم ضمان يمكّنه من الحصول على التمويل من جهة أخرى. وبذلك لا يمنح المصرف نقدًا مباشرة، وإنما يضع ثقته والتزامه في خدمة الزبون، على أن يلتزم بدفع المبلغ في حال عجز هذا الأخير عن الوفاء بتعهداته. ويتم منح هذا النوع من القروض وفق عدة صيغ، من بينها ما يلي:
- **الضمان الاحتياطي:** هو تعهد يُقدّم من أجل ضمان القروض الناتجة عن خصم الأوراق التجارية، وقد يكون هذا الضمان مشروطًا إذا قام مانح الضمان بتحديد شروط معينة لتنفيذ الالتزام، كما قد يكون غير مشروط عندما لا يرتبط تنفيذ الالتزام بأي قيد أو شرط.
 - **الكفالة:** يقوم المصرف بإصدار كفالة تضمن تنفيذ الزبون (المدين) لكافة التزاماته تجاه الغير (الدائن)، حيث يتعهد المصرف بتسديد المبلغ المترتب على الزبون في حال عدم قدرته على الوفاء بالتزامه تجاه دائئه. وتتخذ الكفالة

عدة أشكال، من بينها: الكفالات الجمركية، والكفالات الجبائية، والكفالات المتعلقة بالصفقات العمومية. (الطاهر لطرش، 2005، ص. 67-68)

■ **القبول:** يُعدّ القبول بديلاً للسحب على المكشوف، إذ يقدم المصرف خدمة للزبون دون منحه مبلغاً نقدياً فعلياً، وإنما يقتصر تدخله على التوقيع فقط، حيث يلتزم المصرف بتسديد قيمة الدين مباشرة للدائن بدلاً عن الزبون.

د- **القروض المقدمة للأفراد:** هي قروض ذات طابع شخصي تُمنح للأفراد بغرض تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بهم، ومن بين هذه القروض بطاقات القرض، التي تُستخدم في تسديد المشتريات الشخصية دون الحاجة إلى استعمال النقود.

2.2. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

تُقصد بنشاطات الاستثمار تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات على المدى الطويل، وتهدف من خلالها إلى اقتناء وسائل ومعدات الإنتاج أو الحصول على الأصول العقارية، مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية. (الطاهر لطرش، 2005، ص. 67-69)

ويُعرّف الاستثمار بأنه إنفاق حالي يُنتظر من ورائه تحقيق عائد أكبر في المستقبل. وتُمنح هذه القروض من طرف المصرف لتمويل هذا النوع من النشاطات، ويمكن حصرها فيما يلي:

أ- **القروض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:**

يُميّز في هذا الإطار بين نوعين من الأساليب الكلاسيكية، يتم توضيحهما كما يأتي:

القروض متوسطة الأجل: تُوجّه هذه القروض إلى تمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز مدة استعمالها سبع سنوات، مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل ومختلف تجهيزات الإنتاج بصفة عامة. ونظراً لطول هذه المدة، يتعرض المصرف لمخاطر تجميد الأموال، إضافة إلى مخاطر أخرى مرتبطة باحتمال عدم السداد، والتي قد تنتج نتيجة التغيرات التي قد تطرأ على الوضعية المالية للمقترض، ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، هما القروض القابلة للتعبئة والقروض غير القابلة للتعبئة. (مصطفى رشدي شيحة، 1985، ص. 452)

فيما يخص القروض القابلة للتعبئة، فإن المصرف الممول تكون له إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى المصرف المركزي. أما القروض غير القابلة للتعبئة، فهي تلك التي لا تتوفر فيها للمصرف إمكانية إعادة خصمها لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى المصرف المركزي.

القروض طويلة الأجل: تُوجّه هذه القروض إلى المؤسسات التي تُنجز استثمارات ذات طابع طويل الأمد، حيث تلجأ المصارف إلى تمويل هذا النوع من العمليات نظراً لضخامة المبالغ المطلوبة، والتي يصعب على المؤسسات تعبئتها بمفردها، إضافة إلى طول مدة الاستثمار وفترات الانتظار الممتدة قبل الشروع في تحقيق العوائد. وعادةً ما تتجاوز مدة القروض طويلة الأجل المخصصة لتمويل الاستثمارات سبع سنوات، وقد تمتد أحياناً إلى عشرين سنة. وتُخصّص هذه القروض لتمويل أنواع معينة من الاستثمارات، لاسيما اقتناء العقارات مثل الأراضي والمباني بمختلف استعمالاتها المهنية. ونظراً لطبيعة هذه القروض وحجم الموارد المالية التي تتطلبها، تتولى تقديمها مؤسسات متخصصة تعتمد في تعبئة أموالها على مصادر ادخارية طويلة الأجل، وهي موارد لا تستطيع المصارف التجارية في الغالب جمعها. (شيحة، 1985، ص. 452)

ب. **القرض الإيجاري:** هو عملية يقوم بموجبها مصرف أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونياً بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى تحت تصرف مؤسسة مستفيدة على سبيل الإيجار، مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتفق عليها. ويجري سداد القيمة على أقساط يُتفق عليها مسبقاً، وتُعرف هذه الأقساط باسم ثمن الإيجار. (الطرش، 2005، ص. 76)

ثانيًا: تصنيف القروض بحسب أجلها (المدة):

تنقسم القروض المصرفية وفق هذا التصنيف إلى ما يلي:

1. القروض قصيرة الأجل:

هي قروض لا تتجاوز مدتها عادة سنة واحدة، وتستخدم أساسًا في تمويل النشاط التجاري للمؤسسة، كما تستعمل لتمويل اقتناء المستلزمات أو الخدمات المختلفة. وغالبًا ما تُمنح هذه القروض من مدخرات وودائع العملاء، إضافة إلى الأموال الخاصة للمصارف.

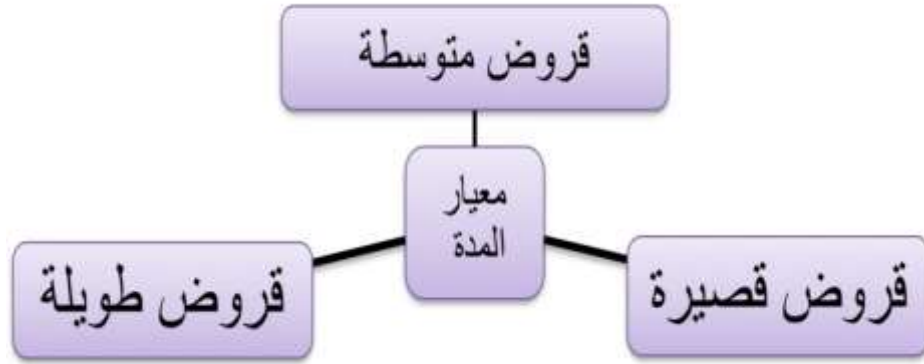
2. القروض متوسطة الأجل:

هي قروض يمتد أجلها حتى 5 سنوات، وتستخدم لتمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع في نشاط المشروع أو إضافة وحدات إنتاجية جديدة، أي لإجراء تعديلات تهدف إلى تطوير الإنتاج. (انظر الي الشكل 1 في التالية)

3. القروض طويلة الأجل:

تتجاوز مدتها 5 سنوات، وتستخدم عادة في تمويل المشروعات الكبرى، مثل الإسكان، واستصلاح الأراضي، وبناء المصانع. ولضمان تأمين هذا التمويل، يمكن للمؤسسة الاستعانة بالقرض الإيجاري.

الشكل 1.3: أنواع القروض المصرفية من حيث الزمن



المصدر: إكرام و صبرينه(2025). آليات منح القروض البنكية وتسيير مخاطر الائتمان دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR-وكالة ميلة.

ثالثًا: تصنيف القروض بحسب الأغراض:

تنقسم القروض تبعًا لهذا المعيار إلى:

1- **القروض الاستهلاكية:** هي القروض الموجهة للحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو لتغطية مصاريف مفاجئة لا يتحملها الدخل الحالي للمقترضين. ويتم سداد هذه القروض من دخل المقترض المستقبلي أو من خلال تصفية بعض ممتلكاته، مع تقديم ضمانات مثل: ضمان شخصي، أوراق مالية، أو رهن عقاري.

2- **القروض الإنتاجية:** هي القروض التي تُمنح بغرض تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع، مثل المباني والأراضي، كما تُستخدم لدعم الطاقات الإنتاجية عبر تمويل شراء معدات المصنع والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج.

- 3- **القروض التجارية:** هي القروض الممنوحة لأجل قصير للمزارعين والمنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية. ويفضل المصرف هذا النوع من القروض لملاءمته لطبيعة النشاط، كما يحصل على ضمانات لتأمين هذه القروض. (انظر إلى الشكل 2 في الصفحة التالية)
- 4- **القروض الاستثمارية:** تُمنح هذه القروض للمصارف وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة، كما تُمنح للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.
- الشكل 2.3: أنواع القروض المصرفية من حيث الغرض



- المصدر: إكرام و صبرينه (2025).** آليات منح القروض البنكية وتسيير مخاطر الائتمان دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - BADR-وكالة ميلة.
3. **معايير منح القروض المصرفية**
- يتوجب على المصارف والمؤسسات المالية اتخاذ قرارات دقيقة عند منح القروض للعملاء. ويتطلب ذلك النظر في عدة عوامل مهمة، منها مصداقية المقترض، وجداره، وقدرته المالية، والدراسة المالية، وكذلك مساهمة المشروع في خدمة الاقتصاد. سنستعرض هذه العوامل بالتفصيل فيما يلي:
- 3.1. **مصداقية المقترض:** تُعد مصداقية المقترض من العوامل الأساسية التي يأخذها المصرف في الاعتبار عند الموافقة على منح القرض. فإذا كان المقترض معروفاً بموثوقيته وسمعته الجيدة، تزيد فرصه في الحصول على القرض بسهولة. ويُستدل على ذلك عادةً من خلال سجل الائتمان وتاريخ السداد السابق، حيث يوضح مدى التزامه بالديون والاتفاقيات المالية.
- 3.2. **جدارة المقترض:** يجب أن يكون المقترض مؤهلاً للحصول على القرض، ويشمل ذلك العمر والجنسية، حيث يجب أن يكون الشخص الطبيعي قد بلغ 19 سنة أو أكثر، أما في حالة الشخص المعنوي فيُنظر إلى العقد التأسيسي. يساهم ذلك في ضمان حقوق المصرف في حال الحاجة لذلك.
- 3.3. **القدرة المالية:** تشير إلى قدرة المقترض على سداد الالتزامات المالية والديون، وكذلك إمكانية تمويل المشروع بنسبة محددة، بما يتوافق مع شروط القرض التي يضعها المصرف.
- 3.4. **الدراسة المالية:** تُعد الدراسة المالية من الشروط الأساسية عند التقدم بطلب القرض، حيث يُبنى قرار الموافقة أو الرفض عليها. وتشمل تقييم جدوى المشروع المراد تمويله، وتحليل القوائم المالية المرفقة مع الطلب لضمان قدرة المشروع على تحقيق العوائد المطلوبة.
- 3.5. **خدمة الاقتصاد:** يشترط أن يكون المشروع أو النشاط الممول داعماً للاقتصاد المحلي ويساهم في تطويره، مع تحقيق أهداف اقتصادية محددة تعود بالنفع على المجتمع. (باب ربيحة ولعور نسرين، 2022)

المبحث الثاني: مخاطر القروض المصرفية.

تُعد القروض المصرفية من أهم الأنشطة التي تمارسها المصارف لما لها من دور أساسي في تمويل الأفراد والمؤسسات ودعم النشاط الاقتصادي. إلا أن هذا النشاط ينطوي على مجموعة من المخاطر التي قد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف، وفي مقدمتها مخاطر عدم قدرة المقترض على السداد في المواعيد المحددة، إضافة إلى مخاطر تقلب الظروف الاقتصادية والمالية. لذلك، أصبح من الضروري على المصارف وضع إجراءات واضحة ودقيقة لمنح القروض، تهدف إلى تقليل هذه المخاطر وضمان الاستخدام الأمثل للأموال، وهو ما سيتم توضيحه من خلال عرض إجراءات منح القروض المصرفية.

1. إجراءات منح القروض المصرفية

لقد تمت الإشارة سابقاً إلى أن المصرف التجاري يعمل أساساً بأموال الآخرين، ونظراً لأن هذا العمل يتم من خلال توجيه هذه الأموال إلى نشاطات استثمارية مختلفة وذات مخاطر متباينة، ولهذا على إدارة البنك أن تولي عناية خاصة بنوعية الاستثمار من ناحية تحديد مجالها ودرجة المخاطر المحيطة بها، وإجراءات منح القروض، وعليه جاء هذا الفصل ليغطي بعض الجوانب الأساسية والمهمة عند منح القروض.

يمكن عرض الخطوات التي تتبع في منح القرض فيما يلي:

- **البحث عن القروض وجذب العملاء:** من المتوقع أن تبادر إدارة المصرف إلى جذب العملاء والبحث عن فرص الإقراض، والعمل على تسويق القروض بمختلف الوسائل المناسبة.
- **تقديم طلبات الإقراض:** يتقدم العملاء بطلبات الإقراض على نماذج معدة خصيصاً لهذا الغرض، على أن تكون صالحة للإدخال في الحاسب الآلي بهدف تكوين قاعدة معلومات متكاملة.
- **الفرز والتصنيف المبدئي:** تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات، حيث يتم استبعاد الطلبات غير المكتملة، وقبول الطلبات المستوفية للبيانات مبدئياً، مع مطالبة العملاء باستكمال المستندات المطلوبة. كما تبدأ في هذه المرحلة عملية التحليل الائتماني والاستعلام وفقاً لسياسة المصرف وسياسة الدولة. (عبد الحميد، 2000، ص 35)
- **التقييم:** يتم في هذه المرحلة عرض نتائج التحليل والاستعلام، وإجراء تقدير للمنافع والتكاليف وفق معايير التقييم المعتمدة من إدارة المصرف. ويتولى عملية التقييم موظف ذو مستوى إداري أعلى من الشخص الذي قام بالتحليل الائتماني.
- **التفاوض:** بعد تحديد سياسة الإقراض وتحليل الائتمان بهدف تقليل مخاطر القروض، تظهر مجموعة من المتغيرات المؤثرة في قرار منح القرض، والتي تكون محل تفاوض بين المصرف والعميل، وتُعد البدائل المتاحة إطاراً لهذا التفاوض.
- **اتخاذ القرار والتعاقد:** عقب الانتهاء من مرحلة التفاوض، تبدأ إجراءات التعاقد دون إضافة شروط جديدة، ويكون المستشار القانوني قد أعد العقد وجاهزاً للتوقيع.
- **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** يتم سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات حسب الاتفاق، مع تنفيذ الالتزام التمويلي، ومتابعة القرض لضمان التزام العميل بالشروط المتفق عليها. ويتوجب على المصرف وضع نظام فعال للمتابعة الدورية.
- **استرداد الأموال:** عند حلول مواعيد الاستحقاق، يتم تحصيل أصل القرض والأقساط وفق الجدول الزمني المتفق عليه.
- **التقييم اللاحق:** يهدف هذا التقييم إلى التأكد من تحقيق الأهداف الموضوعية، والتعرف على نقاط الضعف لمعالجتها وتفاديها مستقبلاً.

- **قاعدة المعلومات:** يجب إدخال جميع البيانات والمعلومات في الملفات والسجلات أو حفظها في النظام الإلكتروني، بحيث يمكن الرجوع إليها لاحقاً، والاستفادة منها عند إعادة رسم السياسات وتحديد الأهداف والأولويات مستقبلاً. (عبد الحميد، 2000، ص 35)

2. مخاطر القروض المصرفية

تنشأ مخاطر القروض نتيجة عدم قدرة المصرف على استرداد حقوقه المتمثلة في أصل القرض وعوائده، الأمر الذي يستلزم التعرف على هذه المخاطر وفهمها بشكل دقيق.

أولاً. أسباب مخاطر القروض المصرفية

تعود أهم أسباب مخاطر القروض إلى عوامل تتعلق بالمصرف، وأخرى ترتبط بالعميل، إضافة إلى عوامل خارجية لا ترتبط بالمصرف أو العميل. ويمكن إجمال أبرز هذه الأسباب على النحو الآتي:

أسباب ناتجة عن جانب المصرف، ومن أهمها ما يلي:

- القصور في الدراسة الائتمانية التي اعتمد عليها المصرف عند منح التسهيلات.
- تغليب المصرف عند اتخاذ قرار منح التسهيلات جانب الربحية على حساب مستوى المخاطر، أو العكس.
- الخطأ في تقدير قيمة الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الممنوحة.
- السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة له قبل استكمال جميع المستندات المطلوبة.
- امتناع المصرف دون مبرر عن تقديم تمويل إضافي للعميل يكون في الغالب محدود القيمة، مما يؤدي إلى تعثر نشاطه وتوقفه عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف.
- إصرار المصرف على مطالبة العميل بالسداد دفعة واحدة دون مراعاة للظروف التي يمر بها.
- إغفال إدارة المصرف متابعة التجاوزات التي قد يرتكبها المسؤولون عن اتخاذ قرارات منح التسهيلات، ولا سيما مديري الفروع، وعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة بحقهم في الوقت الملائم.
- اتسام أداء الجهاز المصرفي بالتسرع والدخول في منافسة غير رشيدة. (حمزة محمود الزبيري، 2000، ص 21)

الأسباب التي تعود إلى جانب العميل تتمثل فيما يلي:

- عدم تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة للمصرف عند التقدم بطلب التمويل أو خلال فترة تنفيذه.
- عدم الالتزام بتعليمات المصرف وتوجيهاته ونصائحه المتعلقة بسير عملية التمويل أو المشروع الممول.
- استخدام قروض قصيرة الأجل في تمويل مشاريع أو استثمارات ذات عوائد طويلة الأجل.
- فقدان الكفاءة الإدارية أو المالية أو الفنية اللازمة لإدارة النشاط.
- إشهار إفلاس العميل أو هروبه إلى خارج البلاد.
- عدم التزام العميل بأخلاقيات العقد والاتفاقيات المبرمة مع المصرف. (فريد راغب التجار، 2000، ص 22-25)

ثانياً: طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك:

سنستعرض فيما يلي أهم المخاطر الرئيسية التي تخشاها الجهة المصرفية، فمنها ما يرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومنها ما يرتبط بطبيعة نشاط السوق الذي يخدمه المصرف، ويمكن تلخيص هذه المخاطر فيما يلي:

شكل 3.3 : المخاطر المصرفية الرئيسية

• المخاطر المتعلقة بالطرف المقابل

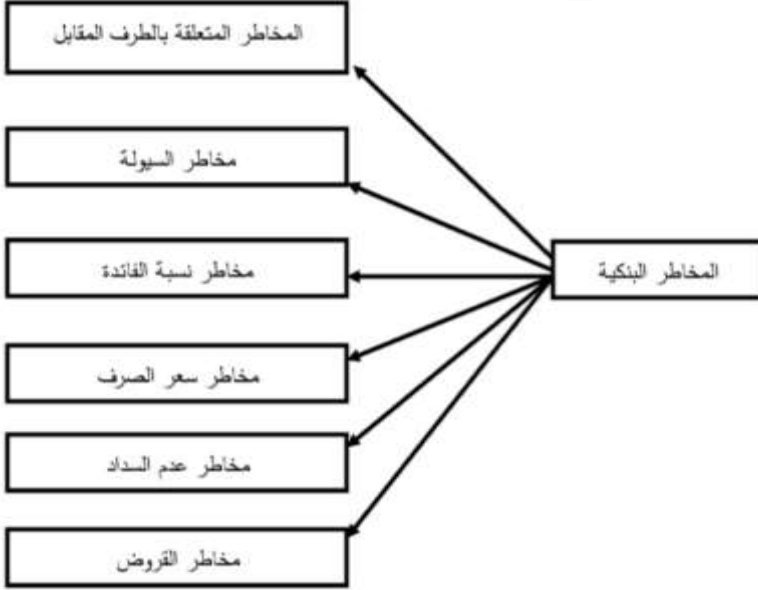
• مخاطر السيولة

• مخاطر نسبة الفائدة

• مخاطر سعر الصرف

• مخاطر عدم السداد

مخاطر القروض (عيساوي وآخرون، 2022، ص 234)



الباحثة بالاعتماد على (Joël , 1995, p. 15)

الحد من أخطار القروض المصرفية:

تسعى المصارف إلى التقليل من آثار هذه الأخطار من خلال عدة إجراءات ووسائل والتي منها

- **التنوع في محفظة القروض المصرفية:** يتم ذلك من خلال تجنب التركيز على نوع واحد من القروض أو فئة معينة من المؤسسات أو نشاط محدد، كما يشمل التنوع التوسع جغرافياً بتوزيع القروض على مناطق مختلفة، ويكون ذلك أسهل بالنسبة للمصارف الكبرى التي لديها فروع متعددة.
- **إعداد دراسات معمقة عن العميل:** تقليل حجم المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف نتيجة العجز الكلي أو الجزئي عن سداد القرض يتم عبر المعرفة العميقة بالعملاء، والتي تساعد المسؤولين في المصرف على تحديد العملاء الأقل خطورة، وذلك من خلال إعداد دراسات شاملة عنهم سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات.
- **المراقبة الدقيقة للملاءة المالية والقدرة على الوفاء:** يتم دراسة الملاءة المالية للعملاء (القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية) من خلال تحليل النسب المالية التي تساعد في تشخيص الوضع المالي للعميل ومدى قدرته على سداد الدين. تختلف النسب المستخدمة في التحليل حسب نوع القرض الممنوح، سواء كان قرض استغلال أو قرض تمويل استثماري أو غيره.
- **أخذ الضمانات:** يقوم المصرف بالحصول على ضمانات من العميل كوسيلة لتقليل المخاطر، لكنها لا تلغيها نهائياً. وتشمل الضمانات أصولاً منقولة أو غير منقولة يضعها المقترض تحت تصرف المصرف على سبيل الرهن دون تحويل الملكية. (بوستة كريمة، 2011)

3. ضمانات القروض المصرفية:

يجب على المصرف ضمان الإدارة السليمة للضمانات وتطبيق المتطلبات في جميع مراحل عملية الائتمان بغض النظر عن أداء القرض.

3.1. الحوكمة:

1. وضع سياسات وإجراءات لإدارة الضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية لتخفيف مخاطر الخسارة، على أن يوافق مجلس الإدارة عليها، وتُراجع كل ثلاث سنوات على الأقل أو حسب الحاجة، مع توافقها مع سياسة تحمل المخاطر للمصرف.
2. إنشاء عملية حوكمة لتقييم الضمانات العقارية والمقيمين، ومراقبة عمليات التقييم دوريًا لضمان الجودة.
3. على إدارة المراجعة الداخلية مراجعة جودة السياسات والإجراءات واستقلالية اختيار المقيمين وملاءمة تقييماتهم بشكل دوري.

3.2. أنواع الضمانات:

1. الضمانات المالية: نقد وأوراق مالية ومطالبات ائتمانية.
2. الضمانات غير المنقولة: ممتلكات ثابتة مثل أرض أو منزل.
3. الذمم المدينة: ديون العملاء المستحقة للشركة.
4. ضمانات مادية أخرى: غير الممتلكات غير المنقولة.
5. الإيجار كتعرض مضمون: ممتلكات مستأجرة.
6. أنواع أخرى من الحماية الائتمانية الممولة: نقد أو أدوات مالية لدى مصرف آخر.
7. الكفالة: التزام طرف ثالث بالوفاء بالتزامات المقترض عند تعثره.

3.3. المتطلبات العامة للضمانات:

1. توثيق ترتيبات الضمانات والإجراءات القانونية لتصفية الضمانات عند التعثر.
2. استيفاء المتطلبات التعاقدية والقانونية في جميع المجالات، بما في ذلك الفروع والشركات التابعة.
3. التخفيف من المخاطر الناشئة عن الضمانات، مثل فشل الحماية أو المخاطر المرتبطة بالإلغاء أو التركيز.
4. الاتفاقيات التمويلية يجب أن تتضمن وصفًا تفصيليًا للضمانات وطريقة إعادة التقييم.
5. حساب القيمة السوقية وقيمة البيع الإجمالي للضمانات بما في ذلك التكاليف والوقت اللازم للتسليم.
6. التأكد من فصل الضمان عند الاحتفاظ به من طرف ثالث.
7. مراعاة أي تدهور أو تقادم للضمانات عند التقييم.
8. الحق في فحص الضمانات مباشرة وتطبيق السياسات المناسبة لذلك.
9. التأمين على الضمانات عند الاقتضاء.

3.4. متطلبات محددة لكل نوع ضمان:

- **الضمان المالي:** يجب ألا تكون هناك علاقة طردية جوهرية بين جودة الائتمان وقيمة الضمان؛ الأوراق المالية الصادرة عن المقترض أو الكيانات المرتبطة به غير مؤهلة، باستثناء سندات معينة.
- **الممتلكات غير المنقولة:** توثيق أنواع العقارات المقبولة وتصنيفها إلى استثمارية، مشغولة بالمالك، تطويرية أو تجارية.

- **الذمم المدينة:** تطبيق عملية شاملة لتحديد المخاطر، مراعاة تكلفة التحصيل ومخاطر التركيز، المراقبة المستمرة، عدم قبول الذمم من الشركات الفرعية أو موظفي المقترض، وتوثيق عملية التحصيل عند التعثر.
- **الضمانات المادية الأخرى:** استيفاء المتطلبات العامة للضمانات. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020)

التوصيات:

1. في ضوء ما توصل إليه البحث من نتائج حول إدارة القروض المصرفية، يمكن تقديم التوصيات الآتية:
1. تطوير السياسات الائتمانية في المصارف التجارية ومراجعتها بشكل دوري، بما يضمن وضوح إجراءات منح القروض وتوافقها مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة.
2. تعزيز دراسة الجدارة الائتمانية للعملاء قبل منح القروض، من خلال الاعتماد على معايير دقيقة وشاملة تأخذ في الاعتبار القدرة المالية للعميل وتاريخه الائتماني.
3. تفعيل نظم المتابعة والمراقبة المستمرة على القروض بعد منحها، للكشف المبكر عن حالات التعثر واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.
4. تحسين أساليب تقييم الضمانات المصرفية والتأكد من كفايتها وقابليتها للتنفيذ، مع إعادة تقييمها دوريًا للحد من مخاطر عدم السداد.
5. تنويع محفظة القروض المصرفية من حيث القطاعات الاقتصادية والأجل، لتقليل تركّز المخاطر وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي.
6. الالتزام بتعليمات وضوابط المصرف المركزي المتعلقة بإدارة القروض وتصنيفها وتكوين المخصصات، لما لها من دور في تعزيز سلامة الجهاز المصرفي.
7. رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في المجال الائتماني من خلال التدريب المستمر على أساليب إدارة القروض ومخاطرها.
8. الاستفادة من التقنيات الحديثة ونظم المعلومات المصرفية في تحليل البيانات واتخاذ القرارات الائتمانية، بما يسهم في تحسين دقة وسرعة القرارات.
9. تعزيز الشفافية والإفصاح فيما يتعلق بالقروض المتعثرة، لما لذلك من أثر إيجابي في تعزيز الثقة بالمصارف.
10. تشجيع إجراء دراسات مستقبلية تتناول إدارة القروض المصرفية باستخدام مناهج وأساليب تحليلية أكثر تقدمًا.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث الذي تناول موضوع إدارة القروض المصرفية، تبين أن القروض تمثل النشاط الأساسي للمصارف التجارية وأحد أهم مصادر تحقيق الأرباح، إلا أن فعاليتها تعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة إدارتها والقدرة على التحكم في المخاطر المصاحبة لها. وقد أظهر البحث أن الإدارة السليمة للقروض تبدأ بوضع سياسات ائتمانية واضحة ومتكاملة، وتنتهي بمتابعة القروض بعد منحها لضمان حسن استخدامها والالتزام بسدادها في الأجل المحددة. كما بين البحث أن تحليل الجدارة الائتمانية للعملاء يُعد من الركائز الأساسية لإدارة القروض المصرفية، لما له من دور في تقليل احتمالات التعثر، إلى جانب أهمية التقييم الدقيق للضمانات والاعتماد على معايير موضوعية عند اتخاذ قرارات منح القروض. وأوضح البحث كذلك أن ضعف المتابعة والمراقبة قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، مما ينعكس سلبيًا على ربحية المصارف واستقرارها المالي. وتوصل البحث إلى أن الالتزام بتعليمات المصرف المركزي وتطبيق نظم فعالة لإدارة مخاطر الائتمان يسهمان في تعزيز كفاءة إدارة القروض وتحقيق التوازن بين تعظيم العائد وتقليل المخاطر. كما أن تطوير الكفاءات البشرية واستخدام التقنيات الحديثة في العمل المصرفي يُعدان من العوامل

الداعمة لتحسين أداء إدارة القروض. وفي ضوء ما سبق، يؤكد هذا البحث أن إدارة القروض المصرفية تمثل عنصرًا حيويًا لضمان سلامة المصارف التجارية واستدامتها، ودعامة أساسية لدعم النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية، الأمر الذي يستوجب الاهتمام المستمر بتطوير سياسات وإجراءات إدارة القروض بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية والمصرفية.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، دار زهران للنشر، عمان، 1993.
2. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
3. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة: عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000.
4. فريد راغب التجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
5. حمزة محمود الزبيري، إدارة المصارف: استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.
6. رضا أبو أحمد، إدارة المعارف: مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
7. رضوان وليد عمار، أساسيات الإدارة المالية، دار الميسرة للطباعة والنشر، لبنان، 1997.
8. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
9. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
10. إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996.
11. مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الخامسة، دار الجامعية للنشر، مصر، 1985.
12. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية الكتب للطباعة، العراق، 1995.

ثانياً: الرسائل الجامعية (مرتبة أبجدياً)

1. بريكي نواره، مساهمة البنوك التجارية في منح القروض والاستثمار، رسالة ماجستير علوم تجارية، جامعة المسيلة، 2003.
2. بوسنة كريمة، البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
3. خديجة صادي، محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسديد القروض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1999.

ثالثاً: المجلات والدوريات العلمية (مرتبة أبجدياً)

1. الدين عيساوي، ويسمينه قاسي (2022)، آلية تسيير مخاطر القروض البنكية وطرق الوقاية منها، مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 1.

رابعاً: المحاضرات الجامعية (مرتبة أبجدياً)

1. د. مفلح هزاع، عمليات مصرفية محلية، كلية الاقتصاد، جامعة حماة. <https://hama.univ.edu.sy/newsites/economy/wp-content/uploads/2025/09/العمليات-مصرفية-محلية-السنة-الرابعة.pdf>
2. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

خامساً: المصادر الإلكترونية والمواقع (مرتبة أبجدياً)

1. إسماعيل إ.، العريبيد ن.، حمزة م. (2022)، أنواع المصارف (Types of Banks)، المحاسبة المصرفية. <https://almerja.com/more.php?idm=181797>
2. عبد الرسول، فتحي (2019). المصارف التجارية. الأكاديمية الليبية The Libyan Academy. <https://www.scribd.com/document/397451326/المصارف-التجارية-بحث>
3. ربيحة، باب، ولعور، نسرين (2022). دراسة وتحليل عمليات منح القروض. <https://share.google/xktvyKLgELdsUxqv2>
4. قواعد إدارة القروض محتملة التعثر (2020)، مؤسسة النقد العربي السعودي. <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/RulesInstructions/BankingRules> قواعد إدارة 20% القروض 20% محتملة 20% التعثر.pdf